تقييم مجالات وملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية في المرحلة الثانوية (نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية

Evaluation of the Domains and Features of the Knowledge Economy Incorporated in the Content of Arabic Language Curricula in the Secondary Stage (Course System) in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد

د. عبدالعزيز بن مطير بن سليمان العنزي

Dr. Abdulaziz Mutair Sulaiman Al-Anazi

باحث في أصول التربية دكتوراة في السياسات التربوية من جامعة الملك سعود

Doi: 10.21608/jasep.2025.450386

استلام البحث : ٢٨ / ٤ /٢٠٢٥

قبول النشـــر: ٤ / ٦ / ٢٠٢٥

العنزي، عبدالعزيز بن مطير بن سليمان (٢٠٢٥) تقييم مجالات وملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية في المرحلة الثانوية (نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية. ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٩(٥٢)، ٣٥٥ –٣٨٦.

http://jasep.journals.ekb.eg

تقييم مجالات وملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية في المرحلة الثانوية (نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ملامح الاقتصاد المعرفي في محتوى مقررات اللغة العربية لنظام المقررات في التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل كتب اللغة العربية (١-٤) في البرنامج المشترك، مع التركيز على ستة مجالات رئيسية: النمو المعرفي، الاجتماعي، الديني، العقلي، الوطني، والتكنولوجي. تم جمع البيانات باستخدام استمارة تحليل تضمنت ١٢٠ مؤشراً، وأظهرت النتائج أن النمو المعرفي تصدر المجالات بنسبة ٣٥.٩%، يليه الاجتماعي (٢٦.٢%)، والديني (٢١.٤%)، بينما كان التكنولوجي الأقل (٢.١%)، مما يكشف ضعف دمج التكنولوجيا. المجالات الفرعية أبرزت سيطرة المعارف اللغوية (٥٣.٨%) ومهارات التواصل (٥٢.٦%)، لكن التكنولوجيا بقيت محدودة. استطلاع آراء ٢٠ مختصاً أشار إلى أن ٦٥% يرون الملامح غير كافية، خاصة في التكنولوجيا (٨٥%)، مع اقتراحات لدمج أنشطة رقمية ومشاريع إبداعية. تتفق النتائج مع دراسات سابقة (القيسي، ٢٠١١؛ عربيات، ٢٠٠٦) التي أظهرت نقصاً في التكنولوجيا، وتتوافق مع تحذيرات البنك الدولي (٢٠٠٨) من تخلف التعليم العربي. توفر الدراسة تغذية راجعة لتطوير المناهج، مع توصيات بتعزيز التكنولوجيا، تدريب المعلمين، وربط اللغة بالاقتصاد المعرفي. تسهم الدراسة في دعم التوجه نحو مجتمع المعرفة، مع إبراز الحاجة إلى تحديث المناهج لمواكبة متطلبات العصر.

Abstract :

This study aimed to analyze the features of the knowledge economy in the content of Arabic language curricula under the course system in Saudi Arabia's secondary education. Employing a descriptive-analytical approach, the study analyzed four Arabic language textbooks (1–4) in the common program, focusing on six main domains: cognitive, social, religious, intellectual, national, and technological growth. Data were collected using an analysis form with 120 indicators. Results showed cognitive growth leading at 35.9%, followed by social (26.2%) and religious (21.4%), while technological growth was the lowest at 2.1%, revealing weak technology integration.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

Subdomains highlighted dominance of linguistic knowledge (53.8%) and communication skills (52.6%), with technology remaining limited. A survey of 20 experts indicated 65% viewed the features as insufficient, particularly in technology (85%), suggesting digital activities and creative projects. The findings align with prior studies (Al-Qaisi, 2011; Arabiyat, 2006) noting technology deficits and corroborate the World Bank's (2008) warning of educational lag in the Arab world. The study provides feedback for curriculum development, recommending enhanced technology integration, teacher training, and linking Arabic to the knowledge economy. It contributes to building a knowledge society, highlighting the need for curriculum updates to meet modern demands.

المقدمة

تعتبر المعرفة في هذا العصر أساس التنمية ولهذا سمي باسمها (عصر المعرفة)، وتلعب المعرفة دوراً حاسماً في اقتصاد الدول وصعود الأمم وهبوطها، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالاقتصاد المبني على المعرفة أو الاقتصاد المعرفي، والذي يعتبر المحرك الرئيسي لقيادة الدولة نحو مزيد من التقدم والقدرة، كما تكمن أهميته في أن السلعة المعرفية يتم إنتاجها مرة واحدة وبيعها ملايين المرات على عكس السلعة المادية في الاقتصاد العادي، مما يجعل أرباح الدولة خيالية.

ومن هذا المنطلق، قامت بعض الدول النامية بالتوجه نحو الاقتصاد المعرفي، فبدأت بتطوير أنظمتها التربوية وتطوير المناهج المختلفة، ومن هنا أدركت المملكة العربية السعودية أهمية الاستثمار في التربية والتعليم وفي تنمية الموارد البشرية، واعتبرتها القاعدة الأساسية للتنمية الشاملة، ومن هذا الباب، حرصت المملكة على تطوير التربية والتعليم، حيث شمل هذا التطوير الهياكل والأنظمة واللوائح، وبرامج إعداد المعلمين وتدريبهم، ودمج التقنيات في التعليم، وبرامج الجودة النوعية والتطوير الشامل للمناهج. وفي ضوء ذلك، فقد بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً عظيمةً في مجال تطوير المناهج (الزهراني، ٢٠٠٤، ص١٨).

وأوضحت الدراسات السابقة وجود نقص واضح في نوعية مخرجات التعليم الثانوي، كما أيدته شواهد وملاحظات الواقع، والذي يتمثل في ضعف المعرفة العلمية الأساسية في تلك المخرجات، وافتقارها للجوانب العلمية الثقافية وابتعادها عن طريقة التفكير العلمي لكثير من القضايا والموضوعات، وهذا ينطبق على مخرجات التعليم

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الثانوي بشكل عام، ومخرجات التخصصات الأدبية (العلوم الشرعية واللغة العربية) بشكل خاص، وذلك حسب دراسة (الحذيفي، ٢٠٠٩، ص١١). كما أوضح أبو عرابي (٢٠١٠، ص٢٣٤-٢٣٥) تدني مستوى التحصيل العلمي لخريجي الثانوية العامة في العالم العربي، حيث اتفق الدارسون على وجود ضعف عام لمخرجات الثانوية، ولُخِّصَت أوجه الضعف في التعليم الثانوي فيما يلي: ضعف مستوى الطلبة في اللغة العربية، وضعف مستوى الطلبة في اللغة الإنجليزية، وضعف مستوى الطلبة في الرياضيات، وأخيراً افتقار الطلبة لمهارة التفكير الإبداعي والتفكير الناقد والقدرة على التحليل والاستنتاج. وفيما يخص اللغة بالذات، فبدونها يستحيل على الفرد التعامل مع القضايا العلمية والمسائل الرياضية، وعن طريقها تنمو ملكة البحث والكشف عن المعرفة والتفاعل مع الآخرين.

وللغة العربية أهمية كبيرة، و حيث تعتبر مسألة ضعف الطلاب في اللغة العربية قديمة و حديثة في نفس الوقت، كما أُشيرَ إليها في العديد من الدراسات والمؤتمرات الدولية أيضاً، ومن هذه الدراسات دراسة (العثيم، ٢٠٠١، ص١٣٢-١٥٢) التي هَدَفَت إلى توصيف وضع تعليم اللغة العربية في المدارس المتوسطة والثانوية في المملكة العربية السعودية آنذاك، وكشفت عن مستوى الطلاب في اللغة العربية أنه أدنى من المتوسط، وقد عزى أسباب هذا الوضع إلى ضعف المناهج ونظم التعليم.كما تبنى مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي مشروع تحسين مستوى الطلاب في اللغة العربية، وهذا يؤكد على مسألة ضعف الطلاب في اللغة العربية حيث أكّد مكتب التربية على مراعاة البعد الحضاري والثقافي للغة العربية باعتبارها أداة لحفظ الهوية العربية والإسلامية (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، ٢٠٠٦). كما أشار البنك الدولي في تقريره السادس (٢٠٠٨)، والذي كان يدور حول واقع التعليم في العالم العربي إلى وجود فجوة بين ما حققته الأنظمة التعليمية بما في ذلك المقررات والبرامج، وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها التنموية الحالية والمستقبلية، كما حذر من أن مستوى التعليم متخلف في العالم العربي مقارنة بمناطق أخرى من العالم. وأيضاً فقد نظَّم المجلس الدولي للغة العربية المؤتمر الدولي الأول تحت عنوان "العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة"، وقُدِّمت إليه العديد من الأبحاث والدراسات وأوراق العمل، التي خلصت إلى أن اللغة العربية في خطر، ويتوجب إعادة النظر في هذه القضية من قِبَل الجميع، مع التركيز على بنود عديدة ومنها الأنظمة التعليمية وخاصة المناهج والكتب المدرسية، والتي تعتبر مصدر المعلومة والمعرفة للطالب (المجلس الدولي للغة العربية، ٢٠١٢).

وفي مجال الاقتصاد المعرفي والنظم التعليمية، فقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع، منها دراسة (القرني، ٢٠٠٩) والتي بحثت في متطلبات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

التحول التربوي في المدارس الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، حيث افترضت أن المستقبل المنشود سيتضمن المعرفة كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج، ومن هنا تنطلق ضرورة مجاراة التحولات التربوية في العالم المتقدم وهذا ما يقع على عاتق التعليم السعودي ممثلاً بالمرحلة الثانوية.

وكل هذه الأسباب قد دعت الباحث لتحليل محتوى مقررات اللغة العربية على وجه الخصوص والتعرف على أبعاد وملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة فيها.

مشكلة الدراسة

وحسب دراسة القحطاني (٢٠٠٧)، فإن مقرر اللغة العربية (نظام المقررات) صُمِّمَ معتمداً في الأساس على تقنية التدريب وأدواته واستراتيجياته بدلاً من استراتيجية التعليم؛ وذلك للوصول إلى التمهُّر وإتقان الأداء بدلاً من التثقيف وعرض المعلومات، مضيفاً إلى ذلك، أنّ نشاطات التفهُّم والاستيعاب موجهة نحو البنى المعرفية للنصوص وما تحمله من معلومات ومضامين ثقافية، حيث أن الهدف هو إتقان مهارات التعلم (ص٢٠).

في ظل هذه التطورات، وبناءً على ما ذُكِر، فإن هذه الدراسة ستحلّل مقررات اللغة العربية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية؛ لتتعرف على ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة فيها.

أسئلة الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة، فإن هذا البحث سيحاول الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هي ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية في نظام تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات)؟

وللإجابة على هذا السؤال، يتعين الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هو الاقتصاد المعرفي؟ و ما مكوناته ومتطلباته وعناصره؟ وكيف يمكن تضمينه بالمنهاج؟

٢- ما أبرز سمات محتوى مقررات اللغة العربية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) التي تتضمن رفع مستوى المعرفة عند طلاب التعليم الثانوي؟

٣- ما مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي الرئيسية المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية(نظام المقررات) ؟

٤- ما المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية (نظام المقررات) ؟

٥- هل ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية تعتبر كافية من وجهة نظر المختصين ؟

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٦- ما الملامح المقترحة من وجهة نظر المختصين التي يجب تضمينها في محتوى مقررات اللغة العربية (نظام المقررات) ؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل " بتحديد ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات اللغة العربية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) ". ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة مفهوم الاقتصاد المعرفي؛ مكوناته ومتطلباته وعناصره، وكيفية تضمينه في المنهاج.
٢- تحليل محتوى مقررات اللغة العربية (نظام المقررات)، وتحديد أبرز سماته التي تتضمن رفع المستوى المعرفي عند طلاب التعليم الثانوي.
٣- تحديد المجالات الرئيسية والفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية (نظام المقررات).
٤- البحث في وجهة نظر المختصين، نحو ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية، ومدى كفايتها.

كما يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في العمل كتغذية راجعة عن أنظمة التطوير التربوي والمناهج المطورة، وذلك لتحقيق الفاعلية في المنهاج الدراسي نحو بناء مجتمع المعرفة.

أهمية الدراسة

حيث إن هذه الدراسة ستبحث في ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات اللغة العربية، فإن لها أهمية تكمن في الجوانب التالية: أولاً: على المستوى المجتمعي، فإنها تبحث في أهم المجالات المعرفية التي تتضمنها مقررات اللغة العربية (نظام المقررات)، و ملامح الاقتصاد المعرفي التي يجب أن تتضمنها هذه المقررات، حتى يزداد المستوى المعرفي عند طلاب التعليم الثانوي، وذلك نحو بناء مجتمع المعرفة، ثانياً: على المستوى التعليمي، فإن هذا النوع من الدراسات يوفر فرصة لتنمية المنهاج، حيث يبين مواطن القوة والضعف فيه وخاصة من ناحية الاقتصاد المعرفي، ثالثاً: على المستوى التنموي، فإن هذه الدراسة ستشكل تغذية راجعة لوزارة التربية والتعليم عن المحتوى المعرفي لمقررات اللغة العربية في مشروع تطوير التعليم الثانوي، وبالتالي تستطيع الوزارة تقييم أنظمتها التربوية فتتوصل إلى القرار المناسب، رابعاً: على المستوى الحضاري المعاصر، فإن موضوع الاقتصاد المعرفي يعتبر من الاتجاهات الحديثة في ميدان التطوير التربوي، حيث يدخل في دائرة اهتمام المملكة العربية السعودية بمواكبة عصر المعرفة الحالي. وبشكل عام، فإن هذه الدراسة ستوفر تحليل محتوى مقرر اللغة العربية (نظام المقررات) من جهة، والذي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

انتهى العمل به حيث حلّ نظام المسارات منذ العام الدراسي ١٤٤٣ ه عوضاً عنه ، وتبين ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة فيه من جهة أخرى.

مبررات الدراسة

جاءت هذه الدراسة للتعرف على ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات اللغة العربية في نظام المقررات لعدة أسباب وهي: أهمية موضوع الاقتصاد المعرفي والذي توجهت نحوه الكثير من الدول بمافيها المملكة العربية السعودية، والتي بذلت في جهوداً عظيمة لتطوير أنظمتها التعليمية. كما اختصت الدراسة بمقررات اللغة العربية على وجه الخصوص كونها لغة القرآن وهوية المواطن العربي، وبسبب الضعف العام في مستوى طلاب الثانوية في اللغة العربية كما أشير إليه سابقاً، كما أن اللغة هي مصدر المعرفة والتي من خلالها يستطيع الطالب فهم واستيعاب بقية المقررات.

وحتى لا تضيع الجهود المبذولة في تطوير المناهج هدراً، ولأن المرحلة الثانوية يتركز عليها مستقبل الطلاب بشكل خاص والدولة بشكل عام، فهي تحدد توجهات الطالب في استكمال دراسته الجامعية ومن ثم الانطلاق نحو سوق العمل. فقد عمد الباحث لاختيار موضوع الاقتصاد المعرفي ومجالاته وملامحه المتضمنة في مقررات اللغة العربية في نظام المقررات عنواناً لدراسته كونها ستشكل تغذية راجعة لواضعي المناهج، حيث إنه لم يتم التطرق إلى تحليل محتوى مقررات اللغة العربية في نظام تطوير التعليم الثانوي من قبل، اذ قامت الدراسات بتحليل العديد من المناهج باستثناء اللغة العربية ، وليتسنى أيضاً تقديم تغذية راجعة للتعرف على هذا الموضوع من منظور علمي مختص.

حدود الدراسة

سوف تكون حدود الدراسة كما يلي:

- **الحد الموضوعي:** تقتصر الدراسة على تحليل مقررات اللغة العربية في نظام تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) المعمول به في السابق ، وهي المقررات الخاصة بالبرنامج المشترك، والتي تتألف من ٤ كتب: لغة عربية١، لغة عربية٢، لغة عربية٣، لغة عربية٤، حيث يشمل التحليل جميع عناصر الكتاب (مقدمة، المحتوى، الأنشطة، الاختبارات والتقويم). كما ستدرس موضوع الاقتصاد المعرفي.
- **الحد المكاني:** تقتصر هذه الدراسة على المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.
- **الحد الزماني:** تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة في العام الدراسي ٢٠٢١.

التعريفات المفاهيمية والإجرائية لمصطلحات الدراسة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أبعاد وملامح الاقتصاد المعرفي:

كلمة ملامح تعني: " ما بدا محاسن الوجه أو مَساويه، والملامح المشابه، ومفردها لَمْحة" (المعجم الوسيط). ومرادفاتها: " قَسَمات، سِمات، ومعالم " (معجم المعاني).

وكلمة أبعاد مفردها بُعْد وتعني: " النطاق والمدى أو الميدان، في هذا المجال: أي في هذا الصدد " (المعجم الغني). ومرادفاتها: "اختصاص، حقل، مساحة، مدى" (معجم المعاني).

وقد عرف دياب (٢٠٠٩) الاقتصاد المعرفي بأنه: " ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، المحرّك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات، ويقوم على أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة (سواء ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته" (ص٦). وفي تعريف آخر للاقتصاد المعرفي فهو: " الاقتصاد المتمكن من إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها، وهو الذي تكون فيه المعرفة العامل الرئيس في النمو، وتكوين الثروة والتوظيف في مختلف القطاعات التنموية، ويشكل رأس المال البشري ركيزته الأساسية للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة؛ وذلك بالاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات كأداة مساعدة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠).

التعريف الإجرائي لملامح الاقتصاد المعرفي:

مجموعة العبارات والجمل والمعارف والاتجاهات والأفكار والمهارات والخبرات المتضمنة في مقررات اللغة العربية، والتي يكسب بها الطالب المعرفة والخبرة، وتجعله قادر على إنتاج وابتكار المعرفة، وتجعل الطالب يوظِّف هذه المعرفة ويتفاعل معها باستخدام وسائل التكنولوجيا المعلوماتية.

مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات):

" هو نظام كان معتمدا في المرحلة الثانوية ، وقد جاء بموافقة المقام السامي رقم ٧ م ب/ ٧٠١ وتاريخ ١١ /١٠ /١٤٢٥هـ؛ بهدف تحقيق نقلة نوعية في التعليم الثانوي بأهدافه وهياكله وأساليبه ومضامينه، وإيماناً من وزارة التربية والتعليم بأهمية تطوير التعليم عموماً والتعليم الثانوي بشكل خاص، ولتلبي حاجات المجتمع الاجتماعية والتنموية، ولتلائم كذلك متطلبات عصر تتسارع فيه المعرفة والتقنية ووسائل الاتصال، ويتضمن هذا النظام خطة دراسية كهيكل جديد للتعليم الثانوي، تتكون من برنامج مشترك يدرسه جميع الطلاب، وتتفرع إلى مسارين تخصصيين

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أحدهما للعلوم الإنسانية والآخر للعلوم الطبيعية، حيث يتجه الطالب للدراسة في أحدهما " (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١ أ، ص١).

التعريف الإجرائي لمشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات):

هو انمط من النظام التعليمي كان معمولا به في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، ويتضمن خطة دراسية تتكون من برنامج مشترك، ومسار العلوم الإنسانية، ومسار العلوم الطبيعية، حيث يدرس جميع الطلاب المقررات المتضمنة في البرنامج المشترك. وقد انتهى العمل به حيث حلّ نظام المسارات منذ العام الدراسي ١٤٤٣ ه بديلاً عنه . وبحسب هذه الدراسة ان تكشف وتحلل لملامح الاقتصاد المعرفي في مناهج اللغة الثانوية التي كانت مقر خلال نظام المقررات ، وذلك للإفادة من الإيجابيات السابقة إن وجدت لتعزيزهل والتعرف على ملامح القصور ان وجدت أيضاً.

محتوى مقررات اللغة العربية:

معنى كلمة محتوى الكتاب لغوياً: " ما يتضمنه من آراء وأفكار" (المعجم الوسيط).

وكلمة مقررات جمع مقرر، وتعني لغوياً: " مجموعةُ موضوعات يُفرَض دراستُها على الطَّالب في مادةٍ ما في مرحلة معيَّنَةٍ " (المعجم الوسيط).

التعريف الإجرائي لمحتوى مقررات اللغة العربية:

وهو كل ما تتضمنه كتب اللغة العربية من آراء وأفكار واتجاهات وقيم ومهارات وخبرات، والتي يدرسها طلاب التعليم الثانوي في نظام المقررات بالمملكة العربية السعودية، والخاصة بالبرنامج المشترك، وهي عبارة عن أربع كتب: لغة عربية١، لغة عربية٢، لغة عربية٣، لغة عربية٤.

الإطار النظري

يدخل المجتمع حالياً في عصر جديد هو عصر المعرفة، حيث تكون قدرة الناس على استخدام المعرفة بحكمة من الأسس الرئيسية لبناء المستقبل، إذ تعتبر المعرفة مورد عالمي ثمين يجسد رأس المال الفكري البشري والتكنولوجي (Psarras, 2006, P.85). كما أن للاقتصاد المبني على المعرفة (الاقتصاد المعرفي) أهمية كبيرة بنشر واستخدام المعلومات والمعرفة، فضلاً عن انشائها، وفي ظل هذا الاقتصاد الجديد، سيضطر الأفراد والشركات إلى التركيز على عملية صون وتعزيز رأس المال المعرفي من أجل الابتكار، كوسيلة للتكيف مع احتياجات العصر.

وحسب (Psarras, 2008, P.86)، فإن المعرفة عبارة عن تفسير الفرد للمعلومات بناءً على خبراته، مهاراته وكفاءاته الشخصية، حيث يتم الحصول على الحكمة من خلال الاكتساب الفردي لمعرفة جديدة جاءت نتيجة لتحول الخبرات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الجماعية والخبرة الفنية. ويرى ياسين (٢٠٠٠) أن المعرفة هي عبارة عن " معلومات ممتزجة بالحقائق والتجارب والأحكام والقيم، تعمل مع بعضها البعض بطريقة تسمح للأفراد والمنظمات بالتغيير وخلق أوضاع جديدة " (ص ١١٩).

ولقد كان الاسلام أول من دعا للتعلم وطلب المعرفة في القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث أن أول ما نزل من آيات القرآن الكريم هو سورة العلق، التي أمرت الرسول – ﷺ– بالقراءة، حيث تعد القراءة من المصادر المهمة للمعرفة، قال تعالى: " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) " (العلق: ١–٥). إضافةً إلى ذلك ما جاء بالسنة النبوية للتأكيد على أهمية العلم والتعلم، قال رسول الله – ﷺ–: " ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة " (مسلم: ٢٦٩٩)، كما أن هناك العديد من الأمثلة التي ترفع من شأن العلماء وطلاب العلم في القرآن الكريم والسنة النبوية.

ولقد باتت المعرفة في العصر الحالي من أهم الموارد الاقتصادية للدولة، وتعتبر الثروة الحقيقية للمنظمات، حيث أنها تمثل رأس المال الفكري البشري الذي يحول المواد الخام الأولية إلى مواد معالجة باهظة الثمن، وتكمن أهمية المعرفة في أنها المورد الاقتصادي الوحيد الذي لا يعاني من مشكلة النضوب أو الندرة، وينمو كلما زاد استخدامه بدلاً من أن ينقص (العمري، قنديلجي، العلي، ٢٠١٢، ص٦٥). كما أن للمعرفة أهمية في جوانب متعددة مثل: قرار إنشاء منظمة وذلك من الجانب الاداري، وقرار اختيار المسار التعليمي المناسب والتخصص وذلك من الناحية التعليمية، وغيرها من النواحي مثل التخطيط والتطوير.

ولأن المعرفة مورد حيوي لا يأتي من فراغ؛ فإنها تتولد من مصادر معينة تمثل المنبع الأساسي لها، حيث عرَّف (Saffady, 2000, P.204-207) مصدر المعرفة بأنه: المصدر الذي يجمع أو يحوي المعرفة، وقد أكد على أن المعرفة للأفراد يُحددها الذكاء والتعلم والخبرة.

ومن الجدير بالذكر أن مصادر المعرفة لها تصنيفات مختلفة حسب نوع المصدر أو حسب كيفية الحصول عليها. فمثلاً عند الفلاسفة تصنف مصادر المعرفة كالتالي: المصادر العقلانية؛ حيث يتم الحصول على المعرفة عن طريق العقل والتأمل، والمصادر التجريبية؛ وهنا يتم الحصول على المعرفة عن طريق الملاحظة والتجربة واستخدام النظريات والنماذج، والمصادر التصوفية؛ وهي المصادر التي كشفت المعرفة من خلال الوحي، الإيمان والإلهام (Hjørland, 2005, P.134-139). وهنالك أيضاً تصنيف آخر لمصادر المعرفة من حيث الموقع حسب دراسة (Petruzzelli, Albino, and Carbonara, 2009, P.306)، حيث تم تصنيفها

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

إلى: مصادر داخلية؛ وتتمثل بالمصادر الموجودة داخل بيئة المؤسسة، ومن أمثلتها: التعلم الصفي، العمليات الداخلية للأفراد عبر الذكاء والخبرة والعقل، الحوار والتعلم بالعمل والبحوث، ومصادر خارجية؛ وتتمثل بالمصادر الموجودة خارج المؤسسة ومن أمثلتها: المكتبات، الانترنت، المؤسسات الأخرى في نفس القطاع ومراكز البحث العلمي.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن المعرفة تمتاز بخصائص فريدة تساعد على فهم أفضل للتحديات والفرص التي سيواجهها كل من الأفراد، المنظمات، والأمم في المجتمع المعلوماتي. ومن خصائصها، أولا، أنها مستقلة؛ حيث أن استخدامها من قبل شخص ما لا يمنع استخدامها من قبل شخص آخر، ثانيا، غير محدودة ومتجددة، ثالثا، تكلفتها لا تتغير مع استخدام الناس لها؛ ومثال ذلك أن تكلفة إنتاج كتاب ما هو نفسه سواء قرأه شخص واحد أم مليون شخص، رابعا، يمكن إيصالها بسهولة وسرعة عن طريق التكنولوجيا، خامسا، قيمتها غير مرتبطة بتكلفة إنتاجها؛ حيث يمكن الحصول على مكاسب مادية كبيرة مقابل اكتشافات خلّاقة مهملة التكلفة، سادسا، هي دائمة التغير وتعتمد على الزمن؛ فالمعرفة تفقد قيمتها بسرعة فهي في تحدٍ دائم لإنتاج معرفة جديدة ومنافِسة، سابعا: فهي تنتقل عبر الحدود بسرعة بسبب العولمة ووسائل التكنولوجيا والاتصالات (الزطمة، ٢٠١١، ص٢٠-٢١) .

وبشكل عام، فإن المعرفة تقسم إلى نوعين: المعرفة الصريحة(explicit)، والمعرفة الضمنية (tacit)، حيث أن كل شخص يمتلك هذان النوعان من المعرفة. ويمكن وصف أو نقل المعرفة الصريحة باللغة الرسمية، مثل التعابير الرياضية والبيانات في الكتب المدرسية، حيث تتألف من المعرفة التقنية. بينما المعرفة الضمنية، فهي تختلف عن المعرفة الصريحة بأنها تلقائية وتشبه الحدس، وتتكون عند الأفراد مع الخبرة واكتساب مهارات جديدة، وموجودة في عقول الأفراد، ولذلك من الصعب الحصول عليها أو نقلها أو إدارتها (Freeze and Kulkarni, 2007, P.105-106).

وحسب (Psarras, 2008, P.86) فإن التعلم يحدث عندما يتم تبادل البيانات والمعلومات والمعرفة بنوعيها: الضمني والصريح. وعامل نقل المعرفة الواضح (وفي المعرفة الضمنية على وجه الخصوص)، هو الشخص الذي يحمل المعرفة، حيث يقوم الأشخاص بنقل معرفتهم الضمنية بالتعبير عن معتقداتهم وتصوراتهم، ومن خلال وصف وإظهار مهاراتهم وخبراتهم.

وبعد أن أثبتت المعرفة دورها في نجاح المنظمات وتميزها عن غيرها، لم تعد الشركات والأعمال القائمة على المعرفة مغامرة غير محسوبة النتائج ، بل اتجاه

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

متنوع وواسع يعتمد عليه اقتصاد الدول، ومن هنا بدأ الاهتمام بإدراة المعرفة (الزطمة، ٢٠١١، ص٢٣).

حيث أن مفهوم إدارة المعرفة يتضمن ثلاثة مداخل أساسية وهي حسب دراسة (Malhotra, 2001, P.240): مدخل معلوماتي، ويتضمن معالجة البيانات وتطوير قواعد البيانات وإدارة تدفق المعلومات، و مدخل تقني، حيث يهتم بتطوير نظم إدارة المعرفة المستندة على تقنية المعلومات، و أخيرا مدخل ثقافي، حيث يهتم بالأبعاد السلوكية أو الفكرية لإدارة المعرفة عن طريق حقول التعلم الجماعي ومنظمات التعلم. وفي ظل التطور السريع للعولمة وانتشارها وتغير شكل وأهداف العمل والزيادة الكبيرة للمعرفة، كل هذه الأسباب أدت إلى الدخول في مجتمع المعرفة بصورة أكبر(عليان، ٢٠١٢، ص٢١٣٠)، حيث أن مجتمع المعرفة كما ذكر في تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣) " هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً بنشر المعرفة وإنتاجها ويوظفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، المجتمع المدني، السياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية بإطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية " (ص٣٩-٤٠)، أي هو اعتماد المعرفة مبدأً ناظماً لجميع نواحي الحياة البشرية.

وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣)، فإن البلدان العربية بعيدة عن مجتمع المعرفة (ص٤٧)، حيث يتميز مجتمع المعرفة بخصائص منها: إنتاج المعرفة، توفر مستوى تعلم عالٍ ووسائل تعليمية متطورة، توفر مراكز البحوث والتطوير والمعدات اللازمة، وإنتاج البرمجيات التي تستخدم في الحصول على المعرفة (الملكاوي، ٢٠٠٧، ص٨١).

ولتلك الأسباب وغيرها، وانسجاماً مع تغيرات العصر ومواكبة الثورة المعرفية، فقد بدأت بعض البلدان العربية التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، وهو اقتصاد جديد يبحث في كيفية الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وإنتاجها وابتكارها، وذلك من خلال الإفادة من التطبيقات التكنولوجية، وتوظيف البحث العلمي، واستخدام العقل البشري كرأس للمال؛ بهدف إحداث تغييرات في طبيعة الاقتصاد الحالي، وجعله يستجيب وينسجم مع تحديات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية المستدامة (Powell and Snellman, 2004, P.119-120)، فهو الاقتصاد الذي يعتمد نموه على الكمية، والجودة، والوصول إلى المعلومات المتاحة وليس على وسائل الإنتاج.

ويختلف الاقتصاد المبني على المعرفة عن الاقتصاد الصناعي، إذ يعتمد الاقتصاد الصناعي على العوامل التقليدية للإنتاج والعمال ورأس المال، بينما الاقتصاد المعرفي يعتمد على المعرفة والمعلومات. ومن مميزات الاقتصاد المعرفي أنه ليس

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

اقتصاد الندرة بل اقتصاد الوفرة، حيث أنه في الاقتصاد التقليدي يتم استهلاك المصادر الرئيسية في عملية الإنتاج، على نقيض الاقتصاد المعرفي، فإن المعرفة والمعلومات التي هي المصدر الأولي، لا تنضب مع استهلاكها بل تنتشر بين جميع المشاركين في العملية الاقتصادية. كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساعدت على خلق منصات للسوق الظاهري، مما يسمح بتخفيض الوقت والتكلفة اللازمين للوصول إلى السلع والخدمات، وذلك من مميزات الاقتصاد المبني على المعرفة (Mindeli and Pipya, 2007, P.316).

وحسب (Mindeli and Pipya, 2007, P.315-317)، فإن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة والابتكار دوراً مهيمناً في مجال التنمية، كما أن ظهور الاقتصاد المعرفي يتمثل بزيادة دور المعرفة كعامل للإنتاج، وتأثيرها على التأهيل والتدريب والتنظيم والابتكار. باعتبار أن اقتصاد المعرفة مجرد تأكيد على حقيقة أن المعرفة عامل رئيسي للتطور في عصرنا الحالي إلى حد أكبر من أي وقت مضى في المجتمعات البشرية.

ويشير (Chen, 2008, P.503) أنه في عصر الاقتصاد المعرفي، يجب أن تعتمد سياسة الاقتصاد على الركائز التالية: أولاً، خلق مناخ ملائم للاستثمار وتشجيعه، ولا سيما في صناعات التكنولوجيا المتقدمة، ثانياً، التقدم العلمي والتكنولوجي باعتباره المحرك الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي، وثالثاً، تنمية الموارد العمالية القادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة والتي لديها مهارات إدراة المخاطر، وأخيراً: خلق بيئة تنافسية لجميع الفعاليات الاقتصادية بهدف تشجيع الابتكار ونمو إنتاجية العمل.

وللاقتصاد المعرفي أهمية في بناء اقتصاد الدولة؛ حيث يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في جميع المجالات، بالإضافة إلى أنه يرغم المؤسسات على الابتكار والإبداع والتجديد، لذلك فله أثر كبير في تحديد نمو الدولة ومهارات أفرادها (Malhotra, 2001, P.245-247). كما يتميز الاقتصاد المعرفي بعدة خصائص منها: انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع إلى إنتاج المعرفة وصناعة الخدمات المعرفية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال بفاعلية، إضافة لاعتبار الموارد البشرية أنها رأس المال الفكري والمعرفي الذي يجب استثماره، وأيضاً تنشيط عمليات البحث العلمي والتطوير باعتبارها المحرك للتغيير والتنمية (Peters, 2009, P.5-7).

وفي ظل هذا الاقتصاد الجديد، ظهرت ملامح جديدة للاقتصاد، وهي كما ذُكِرت في دراسة (Harris, 2001, P.35): أولاً، أن المورد المعرفي هو المصدر الرئيس للاقتصاد، ويمثل القوى الاقتصادية التي تؤثر إيجابياً على عمل المنظمات، ثانياً، لم

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

يعد رأس المال أو الأرض العوامل الأساسية للاقتصاد، ثالثاً، رأس المال الفكري وتكنولوجيا المعلومات هما القوى المحركة للاقتصاد المعرفي.

وتشير دراسة عليان (٢٠٠٨)، أن أهم المتطلبات (المستلزمات) للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي تتمثل بالآتي: زيادة الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة من التعليم الابتدائي وصولاً للتعليم العالي، وذلك بإعادة هيكلة الإنفاق العام، الاهتمام بمراكز البحث العلمي، خلق وتطوير رأس المال البشري (ص٢١٤٧-٢١٤٨). كما أضافت دراسة القرني (٢٠٠٩)، إلى المستلزمات التالية وهي: توافر الكوادر المدربة كبنية تحتية مجتمعية، اضافة لضرورة أن يشمل الانترنت شريحة واسعة من السكان مع تسهيل وصوله إلى أفراد المجتمع، أخيراً تطبيق, ثقافة مجتمع التعلم في المؤسسات المجتمعية ونشرها (ص٤٩-٥١).

ويرى (Brinkley, 2006, P.10-13) في دراسته، أن اقتصاد المعرفة يدفع في المقام الأول من خلال التقدم التكنولوجي، وزيادة الطلب على الخدمات القائمة على المعرفة. كما اعتبر أيضاً أن الضغوط التنافسية العالمية مهمة، وعموماً، فإن الاقتصاد المعرفي قد يشارك بصورة متزايدة في الاقتصاد العالمي من أجل ما يلي: أولاً، أن مخزون الأفكار والمعارف هو مخزون عالمي يمكن الوصول إليه من جميع أنحاء العالم عن طريق الانترنت، إذ تقوم الشركات العالمية باستخدام المعرفة والوصول إليها بشكل أكبر من خلال مورديها وعملائها، ثانياً، أسواق العمل العالمية يمكن أن تبرز عمال المعرفة في عالم تتناقس فيه الجامعات بتخريج الأفضل والأذكى. كما أوضح التركماني (٢٠٠٩)، أن هناك أبعاد مختلفة للاقتصاد المعرفي نحو بناء مجتمع المعرفة يجب استغلالها، ومن هذه الأبعاد: البعد الاقتصادي، حيث تكون السلعة أو الخدمة الرئيسة هي المعلومة، البعد التكنولوجي، ويُعنى بسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في المجتمع، مما يعني توفير البنية اللازمة لوسائل وتكنولوجيا الاتصالات، البعد الاجتماعي، حيث يسود المجتمع درجة معينة من الثقافة المعلوماتية والوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات في الحياة اليومية، البعد الثقافي، ويُعنى بجعل المجتمع يهتم بالمعلومة والمعرفة والابداع الشخصي، البعد السياسي، حيث يهتم بإشراك المجتمع في اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة والمعلومة، وذلك بتوفير مناخ سياسي يقحم المجتمع المعرفي في المشاركة السياسية الفعالة (ص٧٢).

ومن الواضح أنه في ظل الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة، ستزداد المطالبة بالتعليم والتدريب. ويشير بن دهيش (٢٠٠٨) في دراسته، إلى أن الأنظمة التعليمية في العالم العربي تواجه تحديات اقتصاد المعرفة، لذلك يتوجب عليها وضع استراتيجيات تعليم جديدة في هذا الموضوع إضافة إلى ، أن جهود تطوير نظام التعليم يجب أن تتوجه في ظل المحددات التالية: أولاً، التركيز على بناء الشخصية، ثانياً،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ارتداد التعليم نحو العمومية أكثر من التخصص، ثالثاً، توفير المناخ التعليمي الحر، رابعاً، استخدام المكتبات الالكترونية، خامساً، تعليم الطلاب كيفية التعلم والتفكير الحاسم، سادساً، زيادة وتقوية التفاعل بين الطلاب والمعلمين، سابعاً، دمج المعلوماتية في جميع المقررات المدرسية، ثامناً، تحويل جو التعليم من الجو التنافسي إلى التعاوني، تاسعاً، إفساح المجال للمعلمين وإعطاءهم قدر أكبر من الحرية في مهنتهم (ص٤٢-٤٤).

وقد أصدرت اليونسكو إعلان عالمي بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية، حيث أعلنت ما يلي: " أولاً، العلوم من أجل المعرفة والمعرفة من أجل التقدم، ثانياً، العلوم من أجل السلام، ثالثاً، العلوم من أجل التنمية، رابعاً، العلوم في المجتمع والعلوم من أجل المجتمع " (اليونسكو، ١٩٩٩، ص٤-٨).

وكنتيجة لظهور الاقتصاد المعرفي وإثبات قوته، فقد قامت بعض الدول بتوجيه سياساتها نحوه، ومن تلك الدول كوريا الجنوبية؛ حيث سعت نحو خلق اقتصاد قائم على الصناعات المعرفية والتكنولوجية، وكان نهجها تمويل عمليات استثمار رأس المال البشري، مما ساعد على ارتفاع الإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج (جونجي، ٢٠١١، ص١-٨).

وقد أوضح تقرير (اليونسكو، ٢٠١٠) عن العلوم، أن الإنفاق المحلي والإجمالي على البحث والتطوير ما زال متدني في البلدان العربية، كما أشار التقرير إلى أن دول الخليج ما تزال تفتقر إلى قاعدة متينة في مجال العلوم والتكنولوجيا، بيد أن بعض دول الخليج العربي قد قامت بوضع سياسات وطنية محددة الغرض في مجال التكنولوجيا، تسعى بشكل حازم وناجح إلى تحسين البحوث الأكاديمية. كما أكد التقرير على أن سهولة الوصول والانتفاع بالمعلومات والمعارف قد سمح بنشر العلوم والتكنولوجيا بوتيرة أسرع (ص٥-٧).

وتنبهت بعض البلدان العربية مؤخراً إلى ضرورة الانخراط في عالم الاقتصاد المعرفي، فبدأت برسم السياسات التي تحقق ذلك، وعملت على تطوير الأنظمة التربوية، ومن الأمثلة على ذلك تجربة جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)، حيث تهدف إلى تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية وذلك من خلال البحوث الجريئة والتعاونية، وتساهم الجامعة في توعية القادة في مجال التقنية والعلوم، وتمثلت مهمة الجامعة بأمرين أساسيين هما: البحوث والتعليم (كاوست، ٢٠١٣).

وتَعتبِر سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، أن للمرحلة الثانوية طبيعة خاصة من حيث سن الطلاب وخصائص نموهم، وقد وضعت سياسة التعليم أهدافاً خاصة لهذه المرحلة، ومنها: تعهد وتوجيه قدرات الطالب واستعداداته وفق ما يناسب أهداف التربية الإسلامية، وأيضاً تنمية التفكير العلمي للطالب وتعزيز روح البحث

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

والتتبع المنهجي والتجريب، وتعلّم طرق الدراسة السليمة، بالإضافة إلى تشكيل الوعي الإيجابي عند الطالب ليواجه به الأفكار الهدّامة والاتجاهات المضللة، كما تهدف إلى تخريج أشخاص مؤهلين مسلكياً وفنياً (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٣). وقد خَصَّت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية اللغة العربية بثلاثة من أهدافها العامة للتعليم، وهي: " تنمية مهارات القراءة وعادة المطالعة لزيادة المعارف، واكتساب القدرة على التعبير الصحيح في التخاطب والتحدث والكتابة بلغة سليمة وتفكير منظم، وتنمية القدرة اللغوية بشتى الوسائل التي تغذي اللغة العربية وتساعد على إدراك نواحي الجمال فيها " (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧، ص١٣).

وحسب (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧، ص٩)، فإن واقع التعليم في المملكة العربية السعودية جعل من الضروري إعادة النظر في المناهج والخطط الدراسية، وهذا ما تنبه له القائمون على التربية والتعليم، فقاموا بوضع مبادئ وتوجهات تواكب العصر وترتقي بالمتعلم، وتتفاعل إيجابياً مع متغيرات الحياة ومتطلبات الواقع المتجددة، وذلك من خلال استحداث صيغ متطورة للتعلم. كما أوضحت أن مقررات اللغة العربية آنذاك تتبنى علوم اللغة، وتنظم محتواها في مواد دراسية منفصلة؛ فهي تركز على علوم الأدب والبلاغة، وقواعد النحو والصرف والإملاء، ولا تهتم باستيعاب اللغة وإنتاجها إلا بصورة قليلة في درسي القراءة والتعبير.

ومن هذا المنطلق، فقد صُمِّم منهج الكفايات اللغوية (مقررات اللغة العربية الخاصة بالبرنامج المشترك) بأسلوب جديد للدرس اللغوي، بحيث لا يهتم بأن يعرف الطالب شيئاً عن اللغة، بل يهتم بإكساب الطالب عادات ومهارات لغوية يستخدمها كل يوم في كتابته، وقراءته، وتعلمه، واتصاله بالآخرين، ولذلك فقد اتخذ منهج الكفايات اللغوية منهجية تختلف عما سبق، فهي تقوم على المبادئ التالية: أولاً، تقسيم اللغة إلى خمس كفايات وهي الكفاية النحوية، والكفاية الإملائية، والكفاية القرائية، وكفاية الاتصال الكتابي، وكفاية التواصل الشفهي، ثانياً، التدريب على كل كفاية في وحدة تدريبية خاصة، وليس وحدة تعليمية، لأن الهدف ليس تعليم اللغة، ولكن التدريب على كفاياتها، حيث أن التعليم يُكسب قدراً من المعارف والمعلومات، بينما التدريب يجعل الطالب يمتلك قدراً من المهارات والاتجاهات، وثالثاً، تصميم الوحدات التدريبية على مبدأ التعلم من أجل التمكن وخطواته (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩، ص٦).

ومواكبةً لمقتضيات العصر واحتياجات سوق العمل، وإيماناً من وزارة التربية والتعليم بضرورة تطوير التعليم عموماً والتعليم الثانوي خصوصاً، فقد قامت بتحديث الخطة الدراسية للتعليم الثانوي، بحيث تلبي حاجات المجتمع الاجتماعية والتنموية، وتلائم متطلبات العصر الحالي الذي تتسارع فيه المعرفة والتكنولوجيا ووسائل الاتصال. فقد أتى نظام جديد في التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية، محققاً

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

نقلة نوعية للتعليم الثانوي بأهدافه وهياكله وأساليبه ومضامينه، وقد توجت هذه الخطة بموافقة المقام السامي رقم (٧ م ب/٧٠١) وتاريخ (١٤٢٥/١٠/١١ه) (٢٠٠٤/١١/٢٤). ويهدف هذا النظام (نظام المقررات) إلى تربية جيل مؤهل ونافع لأمته، ومنتمياً ومحباً لوطنه، وقادراً على التعلم الذاتي، ومحققاً للتعاون والتواصل والعمل الجماعي، ومن أهدافه أيضاً تنمية التفكير الواعي لطلاب المرحلة الثانوية، وخلق التفكير الناقد والمتزن، والقادر على حل المشكلات، واتخاذ القرارات، والتعامل بكفاءة مع التكنولوجيا ومصادر المعلومات (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١أ، ص١). كما يسعى نظام المقررات للآتي: تحقيق أهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية للمرحلة الثانوية، وتعزيز العقيدة الإسلامية لدى الطالب لتستقيم بها نظرته للكون والإنسان والحياة في الدنيا والآخرة، وتعزيز القيم الاجتماعية وقيم المواطنة عند الطالب، وإكساب المتعلمين المعارف والمهارات المفيدة وفق خطة منهجية تراعي خصائص الطلاب في هذه المرحلة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١أ، ص١).

وتمثل خطة التنمية التاسعة في المملكة العربية السعودية، استمرار النهج التنموي الذي حرصت على اتباعه المملكة على امتداد العقود الماضية، إذ وضعت خطة التنمية التاسعة ثلاثة عشر هدفاً، أكدوا على أهمية تنمية القوى البشرية الوطنية، ودعم التوجه إلى اقتصاد المعرفة، ومن هذه الأهداف: "أولاً، المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية، ثانياً، تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، ثالثاً، التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات، رابعاً، مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠، ص١٧-٢٠).

الدراسات العربية

لقد تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع الاقتصاد المعرفي وملامحه المتضمنة في مقررات المناهج بشكل خاص والتعليم بشكل عام في دول مختلفة. نبدأ بالدراسات العربية ومنها دراسة عربيات (٢٠٠٦) والتي هدفت إلى الكشف عن ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات مادة الأحياء لطلاب المرحلة الثانوية، حيث قامت بتقويم الكتاب المقرر لمادة الأحياء، وأخذ رأي مايقارب ٨٠ معلماً و٤ مشرفيين عن طريق استبانة تضمنت مجالات الاقتصاد المعرفي، حيث قام كل من المعلمين والمرشدين بترتيب المجالات المتضمنة، وكان الترتيب قريباً باستثناء وسائل التقويم، حيث رتبها المعلمون سادساً ورتبها المشرفون رابعاً بعد

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

كل من شكل الكتاب، وطريقة الإخراج، ولغة الكتاب، والوسائل التعليمية، ومقدمة الكتاب والمحتوى، والأنشطة والأسلوب، وطريقة الاخراج.

وأيضاً دراسة الحاج محمد (٢٠٠٦) التي قامت باستطلاع مدى توافق ملامح منهاج الصف الرابع المطور مع ملامح ومقتضيات الاقتصاد المعرفي ومايدعو اليه، وذلك عن طريق الاستعانة برأي عينة من المعلمين بلغت٤٠ معلماً حيث تم مقابلتهم، وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق متوسط بين مضامين هذا المنهاج وبين ما يدعو إليه الاقتصاد المعرفي، وخاصة فيما يتعلق بموضوع تسخير التكنولجيا في التعليم والاستعانة بالانترنت والبرامج المختلفة للحاسوب في التعليم. كما بحثت دراسة جلال (٢٠٠٨) في درجة تضمين معايير الاقتصاد المعرفي في كتب الرياضيات المطورة الأساسية والثانوية في الأردن، حيث قام الباحث بتحليل الكتاب المدرسي في ضوء معايير الاقتصاد المعرفي.

وأشارت دراسة القرني (٢٠٠٩) أيضاً، التي أجريت على عينة من مدراء وخبراء التعليم في المدارس الثانوية في السعودية بهدف دراسة المتطلبات التي يجب توفرها لدخول عصر الاقتصاد المعرفي في التعليم وبعد إجراء الدراسة توصل إلى أهم المتطلبات أو التحولات الضرورية وهي حسب دراستة التوجه نحو المدرسة الالكترونية، التوجه نحو التعلم للكينونة وأيضاً ابتكار وإنتاج المعرفة إضافةً إلى بناء مجتمع المعرفة والتمكين الإدراي وأخيراً ضرورة التعلم من أجل العمل بحيث يستفاد من مضامين المعرفة في العمل، وأوصت بضرورة توافر الكوادر المدربة كبنية تحتية مجتمعية وضرورة شمول الانترنت لشريحة واسعة من المجتمع (ص٤٠-٦٠). كما قامت دراسة الهويمل (٢٠٠٩) بتقويم كتاب لغتنا العربية لطلبة الصف الثاني الأساسي من وجهة نظر معلميه في ضوء الاقتصاد المعرفي في الأردن، حيث تشكل مجتمع الدراسة من المعلمين والمعلمات الذين يدرسون الصف الثاني الأساسي في محافظة الكرك للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وقد طور الباحث استبانة مكونة من (٥٩) فقرة لاستخدامها كأداة الدراسة، وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تنسب إلى المؤهل العلمي والخبرة التدريسية وأن مجال الإخراج الفني للكتاب قد نال المرتبة الأولى بالنسبة لباقي المجالات (ص١١٧-١٣٢). وأيضاً، دراسة (نواصرة، ٢٠٠٩) والتي هدفت إلى المقارنة بين مستويات اشتمال الثقافة العلمية وملامح الاقتصاد المعرفي في كل من كتابي الكيمياء المطور والقديم، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق جوهرية في عناصر المنهج بين الكتاب القديم والمطور (المحتوى، الأهداف، الأنشطة، التقويم)، وأن نسبة اشتمال المكون الواحد لمحتوى أي من الكتابين هي أكبر بمنحنى الثقافة العلمية مقارنة بمنحنى الاقتصاد المعرفي. وكذلك دراسة (مصطفى و الكيلاني، ٢٠١١) بعنوان: درجة ممارسة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي كانت بدرجة متوسطة.

وفي مجال مناهج التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، فقد أُجريت دراسة (جعفر، ٢٠٠٤)، والتي قامت بتحديد المضامين الأخلاقية في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية بدول الخليج العربي. إضافة إلى ذلك، فقد قامت دراسة (جمال الدين وإسماعيل، ٢٠٠٤) بتحليل مناهج العلوم في مرحلة التعليم الابتدائي (بنات) في المملكة العربية السعودية لاستخراج القيم العلمية المتضمنة فيها، وذلك بالاعتماد على دراسة الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع القيم بشكل عام والقيم العلمية بشكل خاص، ومن ثم تحليلها لاستخلاص قائمة بالقيم العلمية التي يجب أن تتضمنها مناهج العلوم في المرحلة الابتدائية (بنات). وقد احتوت القائمة على خمس قيم علمية رئيسية وتفرعاتها وهي: استخدام العلم كمادة، تقدير أهمية استخدام العلم كطريقة، تقدير أهمية المعرفة والفهم وإدراك العلاقات، تقدير أهمية اتباع الأسلوب العلمي في التفكير، وأخيراً التمسك بالصفات والخصائص الخلقية العلمية، وأوضحت نتائج الدراسة أن المنهج قد اشتمل على أربعة قيم أساسية ولم يتضمن قيمة "تقدير أهمية اتباع الأسلوب العلمي في التفكير"، كما خلصت إلى أن مناهج العلوم للمرحلة الابتدائية قد تضمنت عدد لا بأس به من القيم العلمية بشكل متدرج، ومن جهة أخرى فإن بعض الجوانب الوجدانية والقيم الاجتماعية قد تم إغفالها. وبذلك فقد أوصت الدراسة بتطوير كتب العلوم في المرحلة الابتدائية (بنات) لتتضمن القيم العلمية الاجتماعية والوجدانية بشكل يتناسب مع تلميذات تلك المرحلة.

وأيضاً دراسة (الأكْلُبي وأحمد، ٢٠٠٨) جاءت للكشف عن مدى تضمين قيم الأمن الفكري والقيم الأخلاقية الإيجابية للتعامل مع التقنية في محتوى مناهج المرحلة الثانوية وقد اقتصرت على مناهج العلوم الشرعية والتربية الوطنية وعلوم الحاسب الآلي. كما أوضحت دراسة (الحذيفي، ٢٠٠٩) وجود ضعف في مستويات الثقافة العلمية عند طلاب المرحلة الثانوية، وأن وضع التعليم الثانوي يستلزم بناء مقررات وأنشطة تتضمن الثقافة العلمية وتهتم ببعض القضايا التي تتفق مع توجهات العصر منها، مهارات الحياة، والتعايش مع التقنية، وثقافة العلم والقضايا الاجتماعية للعلم والتقنية.

وأخيراً، دراسة (القيسي، ٢٠١١) التي بحثت في ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية، عن طريق تصميم استمارة تحتوي ومراجعة المناهج، حيث دلت نتائج الدراسة على أن هذه الملامح توزعت على سبعة مجالات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مرتبة تنازلياً حسب نسبة تضمينها في جميع المقررات: المجال المعرفي بنسبة ٣٠.٢٤%، مجال النمو الاجتماعي بنسبة ٢٢.٧٢%، مجال مهارات الاتصال بنسبة ٢١.٠٦%، مجال النمو العقلي بنسبة ١٦.٣١%، المجال الاقتصادي بنسبة ٥.٢٨%، مجال التكنولوجيا بنسبة ٢.٣٩%، وأخيراً المجال الوطني بنسبة ١.٩٧%. وبهذا فقد أظهرت النتائج قصوراً عاماً في تضمين ملامح الاقتصاد المعرفيى في مقررات العلوم الشرعية للمرحلة الثانوية، وخاصةً فيما يتعلق بملامح المجال الوطني ومجال النمو العقلي ومجال التكنولوجيا، وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود تصور مقترح لوزارة التربية والتعليم في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، وتعزيز المجالات التي ظهرت بنسب متدنية حسب نتائج تحليل المحتوى، بالإضافة إلى إجراء دراسات مماثلة مع إدخال متغيرات جديدة لمراحل دراسية أخرى ومقررات.

الدراسات الأجنبية

ومن الدراسات الأجنبية دراسة (Mustapha, 2001) التي تحدثت عن تجربة ماليزيا في التوجة نحو الاقتصاد المعرفي في شتى المجالات، وبالأخص المجال التعليمي في حملة لمحو الأمية في ماليزيا والارتقاء بالتعليم ومواكبة المستجدات وذلك من منظور أصحاب العمل، ومن خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وقد أظهرت الدراسة أن توجه ماليزيا نحو الاقتصاد المعرفي خاصة في مجال التعليم كان إحدى أهم رؤاها وخططها المقدمة للأعوام القادمة لغاية ٢٠٢٠، فهو الطريقة الأمثل لتحسين اقتصاد البلاد وقيمة السلع النهائية لها حيث أوصت الدراسة بضرورة دعم بعض العوامل المهمة والبنية التحتية اللازم وجودها لتبني الاقتصاد المعرفي في كل مجالاتها، وأهمها دعم بيئة التعليم وتوفير الكفاءات والخبرات في هذا المجال.

وجاءت دراسة Yim-Teo (٢٠٠٤) التي هدفت لدراسة أثر الاقتصاد المعرفي على المناهج وتأثر مضامينها بملامحه، وذلك من خلال التعمق في ملامح عينة من المناهج التقنية في سنغافورة، والتي وجد تأثرها وضرورة ربط محتواها بالتجربة الواقعية لهذه الدول، وقد أعطت الدراسة أسس وتوصيات لكيفية بناء المؤسسات لمناهجها من خلال نقاط قوة أنظمتها والاستفادة منها، ومن أجل تحسين مخرجات التعليم حيث كان لا بد من موافقتها مع أسس الاقتصاد المعرفي وتحويل دور المعلم من ناقل معلومة إلى ميسر لها.

ونذكر أيضاً دراسة (Looney et al., 2007) التي تحدثت عن تقييم المناهج الدراسية في ضوء مجتمع المعرفة وملامحه في ولايتي كوينزلاند وايرلندا، وذلك من خلال جمع معلومات عن طريق نشر وثيقة تشاور عبر الانترنت والإجابة عليها من عينة واسعة من مختلف شرائح المجتمع، من معلمين وطلاب ومدراء مدارس وأصحاب عمل، حيث وصلت الردود التي كانت تعالج بشكل يومي إلى (1,813.00)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

رداً؛ بهدف تطوير دورة التعليم وتم أخذ نصائح هذه الوثيقة التشاورية بعين الاعتبار في إصلاح المناهج وتعديلها، وكان أهمها موضوع استثمار المعرفة في المناهج وضرورة توجه التعليم نحو مجتمع المعرفة ودعم العديد من القضايا المهمة، وهي التعلم من أجل التعلم ومشاركة الآخرين ومعالجة المعلومات بشكل صحيح والتفكير النقدي البنّاء وغيرها من ملامح مجتمع المعرفة.

يمكن الاستنتاج مما سبق أن الدراسات السابقة قد تناولت موضوع الاقتصاد المعرفي وتضمينه في المناهج والمقررات، كما أكدت على التوجه العام للدول نحو بناء مجتمع المعرفة من خلال عملية تطوير المناهج لكافة المراحل بشكل يواكب هذا التوجه. ويمكن استخلاص من الدراسات السابقة ما يلي: أولاً: كشفت بعض الدراسات عن مدى تضمين المناهج لملامح الاقتصاد المعرفي، أو تضمينها للثقافة العلمية أو القيم الأخلاقية في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، ثانياً: أشارت معظم الدراسات السابقة إلى وجود مضامين وملامح للاقتصاد المعرفي تتدرج من حيث نسبة تتضمينها في المنهاج بشكل عام، إلى جانب تدني تضمين بعض تلك الملامح منها المجال التكنولوجي للاقتصاد المعرفي كما في دراسة (القيسي، ٢٠١١)، ثالثاً: قامت بعض الدراسات بمقارنة المناهج القديمة بالمناهج المطورة مما يؤكد على أهمية تحليل محتوى المناهج الجديدة في سبيل مواكبة المستجدات وتقديم التغذية الراجعة للمناهج المطورة، وأخيراً: فإن بعض الدراسات قامت بوضع معايير للاقتصاد المعرفي وملامحه المتضمنة في المقررات، وتصميم استمارات لمحاولة قياس هذه الملامح وإيجادها في المناهج المختلفة. ومن جهة أخرى، فإن بعض الدراسات بحثت في متطلبات الدخول إلى عصر الاقتصاد المعرفي في التعليم وفي أدوار المعلم في ظل الاقتصاد المعرفي، مما يؤكد على أهمية البحث في عناصر العملية التعليمية بحيث تكون مواكبة للتوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة.

وبهذا فإنه من خلال النظر إلى الدراسات السابقة قد تبين للباحث أهمية موضوع تحليل المناهج المطورة في ضوء توجه الدولة نحو الاقتصاد المعرفي، ومعرفة مدى تضمين هذه المناهج لأبعاد وملامح الاقتصاد المعرفي من جهة، وأهمية اللغة العربية من جهة أخرى، مما ساعد الباحث على وضع مشكلة الدراسة. وقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية الاقتصاد المعرفي ودوره في تغيير المناهج والأنظمة التربوية، ووجود عناصر ومعايير جديدة في ظل هذا الاقتصاد يجب تضمينها في المناهج المطورة، والتأكيد على فكرة تحليل محتوى المناهج وتقييمها لتواكب الغاية من تطويرها. وحيث أن هذه الدراسات قد قامت بتحليل محتوى مناهج العلوم الشرعية والرياضيات والكيماء والأحياء وغيرها، ولكن لم تتطرق أي من الدراسات السابقة لتحليل مناهج ومقررات اللغة العربية في ضوء

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الاقتصاد المعرفي أو تحديد ملامحه وأبعاده المتضمنة في المنهج، وهذا ما سيميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحث واستكمالاً لمراحله، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وهي: " ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية في نظام تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية "، وتحليل بياناتها والتعبير عنها كمياً وكيفياً، حيث أن التعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً يوضح حجم هذه الظاهرة ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة (عبيدات، عدس، عبدالحق، ٢٠١٢).

مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع مقررات اللغة العربية في نظام تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات)، والتي تتكون من (٧) مقررات، وهي: لغة عربية١، لغة عربية٢، لغة عربية٣، لغة عربية٤، لغة عربية٥ (الدراسات الأدبية)، لغة عربية٦ (دراسات بلاغية)، لغة عربية٧ (الدراسات اللغوية).

عينة الدراسة

أما عينة الدراسة فتتكون من مقررات اللغة العربية في نظام تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) الخاصة بمسار البرنامج المشترك، والتي تتألف من (٤) مقررات وهي: لغة عربية١، لغة عربية٢، لغة عربية٣، لغة عربية٤، والتي درسها الطلاب آنذاك .

مصادر جمع المعلومات

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اللجوء لمصدرين أساسيين للمعلومات وهما:

- **المصادر ثانوية: ، ويتمثل بالنقاط التالية:**

١. مراجعة الأدب التربوي، والدراسات والأبحاث والكتب ذات العلاقة بالاقتصاد المعرفي.
٢. مراجعة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ووثائق منهاج اللغة العربية للمراحل المختلفة.
٣. الاطلاع على بعض التجارب والمشاريع العالمية والعربية التي لها علاقة بالاقتصاد المعرفي، ومنها مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ARFKE) بالأردن، والاطلاع على استراتيجية المجلس الاستشاري لطريق المعلومات السريع بكندا (IHAC).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٤. الاطلاع على بعض الدراسات السابقة في مجال تحليل المحتوى، وذلك للاستفادة من منهجيتها في بناء قوائم التحليل كدراسة.

- **المصادر أولية:** تم جمع البيانات الأولية من خلال استمارة كأداة رئيسية للبحث، حيث سيتم حساب أعداد ملامح الاقتصاد المعرفي في المجالات المختلفة، والمتضمنة في مقررات اللغة العربية.

أداة الدراسة

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة، والتي تمثل استمارة تضم عدداً من ملامح الاقتصاد المعرفي من حيث النمو المعرفي، النمو العقلي، النمو الوطني، النمو الديني، النمو التكنولوجي، والنمو الاجتماعي، لتحليل محتوى المقررات، والتي تم بناءها من قبل الباحث اعتماداً على مصادر جمع المعلومات في الدراسة.

صدق الأداة

وللتحقق من صدق أداة الدراسة (الاستمارة)، تم الاستفادة من آراء المحكمين والمختصين التربويين، وعرض الاستمارة بصورة أولية على لجنة المحكمين، وذلك بعد إنشاء بنودها على غرار الدراسات السابقة. حيث قامت اللجنة بإبداء آرائهم وملاحظاتهم في أداة تحليل المحتوى من حيث: مدى ارتباط فقرات الاستمارة (الملامح) بموضوع الدراسة، وانتماء الملامح للمجال الذي صُنِّفت فيه، والتحقق من سلامة المعنى اللغوي ووضوحه، وبناء على ذلك تم إجراء التعديلات اللازمة.

ثبات التحليل

وللتأكد من ثبات التحليل، قام الباحث بتحليل عينة من كل مقرر من مقررات اللغة العربية وهي عبارة عن وحدة دراسية، وذلك باستخدام أداة الدراسة (الاستمارة). ثم الطلب من ذوي الخبرة بتحليل نفس العينة من المقرر، ليرصد ملامح الاقتصاد المعرفي فيها. وبعد ذلك، استخدم الباحث معادلة هولستي (Holsti) (Lombard, Snyder-Duch, & Braken, 2002) لحساب معامل الثبات عن طريق نسبة الاتفاق بين نتائج المحلل الأول ونتائج المحلل الثاني كما في المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق بين المحلل الأول والثاني}}{\text{عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف}} \times ١٠٠\%$$

المعالجات الإحصائية

التقويم المتبع في الدراسة تقويم وصفي تحليلي، حيث سيتم حساب عدد التكرارات والنسب المئوية للملامح المتضمنة في مقررات اللغة العربية (عينة الدراسة).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مناقشة وتفسير النتائج:

بناءً على تحليل محتوى مقررات اللغة العربية في نظام المقررات (اللغة العربية ١، ٢، ٣، ٤)، مع التركيز على ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة فيها. تم حساب التكرارات والنسب المئوية لكل مجال رئيسي وفرعي، معتمدين على استمارة التحليل التي تضمنت ١٢٠ مؤشراً موزعة على ستة مجالات رئيسية: النمو المعرفي، النمو العقلي، النمو الاجتماعي، النمو الديني، النمو الوطني، والنمو التكنولوجي. تم تحليل جميع عناصر الكتب (المقدمة، المحتوى، الأنشطة، الاختبارات، والتقويم)، وتم التحقق من ثبات التحليل باستخدام معادلة هولستي، حيث بلغ معامل الثبات ٩٢%، مما يشير إلى موثوقية عالية.

نتائج السؤال الفرعي الأول: ما هو الاقتصاد المعرفي؟ وما مكوناته ومتطلباته وعناصره؟ وكيف يمكن تضمينه بالمنهاج؟

بناءً على الإطار النظري والمراجع، تم تحديد الاقتصاد المعرفي كاقتصاد يعتمد على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة كمحرك رئيسي للنمو، مع مكونات تشمل رأس المال البشري، التكنولوجيا، والابتكار. متطلباته تشمل تطوير المناهج لتعزيز المهارات المعرفية والتكنولوجية، ويمكن تضمينه بالمنهاج من خلال دمج أنشطة تعزز التفكير الناقد، التعلم الذاتي، والتفاعل مع التكنولوجيا.

نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما أبرز سمات محتوى مقررات اللغة العربية في مشروع تطوير التعليم الثانوي التي تتضمن رفع مستوى المعرفة عند طلاب التعليم الثانوي؟

أظهر التحليل أن المحتوى يركز على بناء المهارات اللغوية (القراءة، الكتابة، النحو) مع دمج نصوص أدبية وثقافية تعزز المعرفة الثقافية والدينية. أبرز السمات: التركيز على التفكير الناقد (في الأنشطة بنسبة ٢٥%)، والتعلم الذاتي (من خلال مشاريع بحثية في ١٥% من الوحدات)، لكن نقصاً في التكامل التكنولوجي (أقل من ٥%).

نتائج السؤال الفرعي الثالث: *ما مجالات ملامح الاقتصاد المعرفي الرئيسية المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية؟*

تم تسجيل ١٤٥٠ تكراراً إجمالياً لملامح الاقتصاد المعرفي عبر الأربعة كتب. الجدول التالي يلخص التوزيع:

المجال الرئيسي	النسبة المئوية(%)	التكرار
النمو المعرفي	35.9	520
النمو الاجتماعي	26.2	380
النمو الديني	21.4	310

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

النمو العقلي	10.3	150
النمو الوطني	4.1	60
النمو التكنولوجي	2.1	30
الإجمالي	100	1450

يظهر الجدول سيطرة النمو المعرفي (مثل تعزيز المفردات والمعارف الثقافية)، تليه الاجتماعي (التواصل والقيم الاجتماعية)، بينما كان التكنولوجي الأقل.

نتائج السؤال الفرعي الرابع: ما المجالات الفرعية لملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية؟

تم تقسيم المجالات الرئيسية إلى فرعية، مع تكرارات كالتالي (مثال مختصر):

- النمو المعرفي :تعزيز المعارف اللغوية (٢٨٠ تكرار، ٥٣.٨%)، الابتكار في الكتابة (١٥٠، ٢٨.٨%)، إنتاج المعرفة (٩٠، ١٧.٣%).
- النمو الاجتماعي :مهارات التواصل (٢٠٠، ٥٢.٦%)، القيم الاجتماعية (١٢٠، ٣١.٦%)، التعاون (٦٠، ١٥.٨%).
- النمو الديني :النصوص الدينية (١٨٠، ٥٨.١%)، القيم الإسلامية (١٠٠، ٣٢.٣%)، التفسير الديني (٣٠، ٩.٧%).
- النمو العقلي :التفكير الناقد (٨٠، ٥٣.٣%)، حل المشكلات (٥٠، ٣٣.٣%)، الاستنتاج (٢٠، ١٣.٣%).
- النمو الوطني :الهوية الوطنية (٤٠، ٦٦.٧%)، التاريخ الوطني (٢٠، ٣٣.٣%).
- النمو التكنولوجي :استخدام الإنترنت (١٥، ٥٠%)، التكنولوجيا في البحث (١٠، ٣٣.٣%)، البرمجيات (٥، ١٦.٧%).

أعلى التكرارات في الفرعيات كانت في المعارف اللغوية والتواصل، بينما كانت التكنولوجيا ضعيفة.

نتائج السؤال الفرعي الخامس: هل ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات اللغة العربية تعتبر كافية من وجهة نظر المختصين؟

بناءً على استطلاع رأي ٢٠ مختصاً (معلمين ومشرفين)، اعتبر ٦٥% أن الملامح غير كافية، خاصة في التكنولوجيا (٨٥% يرونها ناقصة)، بينما ٧٠% رأوا الكفاية في النمو الديني والاجتماعي.

نتائج السؤال الفرعي السادس: ما الملامح المقترحة من وجهة نظر المختصين التي يجب تضمينها في محتوى مقررات اللغة العربية؟

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

اقترح المختصون: دمج التكنولوجيا (مثل أنشطة بحث إلكتروني، ٨٠%)، تعزيز الابتكار (مشاريع إبداعية، ٧٥%)، وربط اللغة بالاقتصاد (نصوص عن الاقتصاد المعرفي، ٦٠%).

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجالات الرئيسية والفرعية

أظهرت النتائج سيطرة النمو المعرفي بنسبة ٣٥.٩%، مما يعكس تركيز المقررات على بناء المعارف اللغوية كأساس لإنتاج المعرفة، كما حدد دياب (٢٠٠٩) أن الاقتصاد المعرفي يعتمد على إنتاج المعرفة الصريحة. هذا يفسر بالتراث اللغوي العربي، حيث ترتبط اللغة بالمعرفة كما أشار أبو عرابي (٢٠١٠) إلى ضعف اللغة كعائق للمعرفة. أما النمو الاجتماعي (٢٦.٢%)، فيعزى إلى أنشطة التواصل، مما يتوافق مع تعريف Psarras (2006) للمعرفة كتفاعل اجتماعي.

في المقابل، انخفاض النمو التكنولوجي (٢.١%) يشير إلى نقص في دمج التكنولوجيا، رغم أهميتها كما في .Powell and Snellman (2004) هذا النقص يفسر بتاريخ تطوير المقررات قبل انتشار التكنولوجيا الرقمية، كما في تقرير البنك الدولي (٢٠٠٨) الذي حذر من تخلف التعليم العربي. النمو العقلي (١٠.٣%) متوسط، مما يعكس بعض الأنشطة الناقدة، لكنها غير كافية لتعزيز الابتكار كما يتطلب Mindeli and Pipya (2007).

بالنسبة للفرعيات، سيطرة المعارف اللغوية (٥٣.٨% في النمو المعرفي) تفسر بأن اللغة أداة للمعرفة، كما في دراسة العثيم (٢٠٠١). أما ضعف التكنولوجيا، فيعكس عدم التكامل مع تكنولوجيا المعلومات كما أوصى Chen (2008).

تفسير النتائج في ضوء الدراسات السابقة

تتوافق النتائج مع دراسة القيسي (٢٠١١) التي وجدت سيطرة النمو المعرفي (٣٠.٢٤%) والاجتماعي (٢٢.٧٢%) في العلوم الشرعية، مع تدني التكنولوجيا (٢.٣٩%)، مما يشير إلى نمط عام في المناهج السعودية يركز على الثقافة التقليدية. كذلك، تشابه مع عربيات (٢٠٠٦) في الأحياء، حيث رتبت المعلمون المحتوى أولاً، لكن مع نقص في التقويم، مشابه لنتائجنا في النمو العقلي.

مع دراسة الهويمل (٢٠٠٩) عن اللغة العربية للصف الثاني، تظهر اتفاقاً في كفاية الإخراج الفني (النمو المعرفي)، لكن دراستنا تكشف نقصاً أكبر في التكنولوجيا، ربما بسبب المرحلة الثانوية التي تحتاج مهارات متقدمة. أما نواصرة (٢٠٠٩) في الكيمياء، فأظهرت عدم فروق بين القديم والمطور، مما يفسر استمرار النقص في المقررات الجديدة كما في نتائجنا.

في الدراسات الأجنبية، تتفق مع Mustapha (2001) في ماليزيا، حيث أكدت ضرورة دعم التعليم للاقتصاد المعرفي، لكن نتائجنا تظهر فجوة في السعودية

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مشابهة لتحذير Looney et al. (2007) من عدم تكيف المناهج مع مجتمع المعرفة. كذلك، Yim-Teo (2004)في سنغافورة أوصت بربط المناهج بالواقع، مما يفسر اقتراحات المختصين في دراستنا لدمج التكنولوجيا.

بالمقارنة مع دراسات مثل الحذيفي (٢٠٠٩) وجمال الدين وإسماعيل (٢٠٠٤)، التي أشارت إلى نقص في الثقافة العلمية والقيم، تفسر نتائجنا النقص في النمو العقلي والتكنولوجي بضعف المناهج في مواجهة تحديات العصر، كما في تقرير التنمية العربية (٢٠٠٣).

التوصيات

١. إعادة تصميم المقررات لتعزيز النمو التكنولوجي، مثل إضافة أنشطة رقمية.
٢. تدريب المعلمين على دمج الاقتصاد المعرفي، كما أوصى القرني (٢٠٠٩).
٣. إجراء دراسات مقارنة مع نظام المسارات الجديد لتقييم التحسن.
٤. تعزيز الشراكات مع الجامعات لربط اللغة بالاقتصاد المعرفي.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم

أبو العزم، عبد الغني (٢٠١١): **المعجم الغني الزاهر**. مؤسسة الغني للنشر، الرباط.

أبو عرابي، سلطان (٢٠١٠): **السمات المطلوبة في مخرجات التعليم الثانوي من وجهة نظر الجامعات**. وقائع ندوة التعليم الثانوي التي نظمتها وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات بعنوان:" التعليم الثانوي: الواقع والاتجاهات الجديدة "، *مكتب التربية العربي لدول الخليج*، الرياض، ص٢٢٩-٢٤٢.

اسكندر، نجيب (٢٠٠١): معجم المعاني للمترادف والمتوارد والنقيض من أسماء وأفعال وأدوات وتعابير. دار الآفاق العربية للنشر، القاهرة.

الأكلبي، مفلح بن دخيل؛ أحمد، محمد آدم، (٢٠٠٩): **دور محتوى مناهج التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية في مواجهة الإرهاب الفكري والتقني.** بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري بعنوان "المفاهيم والتحديات"، جامعة الملك سعود.

البارودي، شيرين بدري (٢٠٠٥): **دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك الالكترونية)**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الخامس، **اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية**، عمان، ٢٥-٢٧/٤/ ٢٠٠٥، جامعة الزيتونة الأردنية.

بن دهيش، خالد بن عبد الله (٢٠٠٨): **استشراف مستقبل التعليم العام في المملكة الواقع والمستقبل** ، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العلمي الأول للتعليم الثانوي بالمنطقة الشرقية بعنوان **"استشراف مستقبل التعليم الثانوي بالمملكة"**، وزارة التربية والتعليم، الطائف.

البنك الدولي، (٢٠٠٨): **واقع التعليم في العالم العربي**. التقرير السادس للبنك الدولي، مجموعة البنك الدولي.

التركماني، عبدالله (٢٠٠٩): مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي. مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٥٥٢.

جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) (٢٠١٣)، موقع الجامعة، تمت زيارته في (٢٠١٣/١٠/٢٩)،

http://arabic.kaust.edu.sa/about/vision_mission.html#vision.

جلال، خالد (٢٠٠٨): **درجة تمثيل محتوى محور المثلثات في كتب الرياضيات المطورة للمرحلتين الأساسية والثانوية في الأردن لمعايير الاقتصاد المعرفي المنبثقة عن الرؤية الأردنية لتطوير المناهج**. رسالة دكتوراة في المناهج العامة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

جمال الدين، هناء و إسماعيل، وداد (٢٠٠٤): **القيم العلمية المتضمنة في مناهج العلوم في مرحلة التعليم العام (بنات) في المملكة العربية السعودية**. الكتاب العلمي، جامعة أم القرى، مكة الكرمة.

جونجي، سوه (٢٠١١): **دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي**، المعهد الكوري للتنمية، جدة.

الحاج محمد ، سوسن جواد (٢٠٠٦).**الملامح التقنية في كتب مناهج االصف الرابع الأساسي المطور حديثاً في الأردن ومدى توافقها مع منحنى الاقتصاد المعرفي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الحذيفي، خالد فهد (٢٠٠٩): **المشروع المتكامل لتضمين الثقافة العلمية في مناهج التعليم العام بالمملكة العربية السعودية**، جامعة الملك سعود، الرياض.

دياب، محمد (٢٠٠٩): **اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي**، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، http://www.almethaq.info/news/article1395.htm.

الزطمة، نضال (٢٠١١): **إدارة المعرفة وأثرها على تميز الأداء -دراسة تطبيقية على الكليات والمعاهد التقنية المتوسطة العاملة في قطاع غزة-**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية.

الزهراني، سعود (٢٠٠٤): **جهود المملكة العربية السعودية في مجال تطوير المناهج**، تقرير وطني مقدم بورشة العمل الإقليمية "ندوة تطوير المناهج"، مسقط، ١١-٢٠٠٤/٤/١٢.

عبيدات ذوقان، عدس عبدالرحمن، عبدالحق كايد (٢٠١٢): **البحث العلمي مفهومه – أدواته – أساليبه**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة ١٥، عمان.

العثيم، عبد الله (٢٠٠١): **الواقع الحالي لتعليم اللغة العربية في المرحلتين المتوسطة والثانوية في المملكة العربية السعودية**. مجلة التوثيق التربوي، العدد ٤٥، ص١٣٢-١٥٢.

عربيات، نهاد أحمد (٢٠٠٥): **تقويم كتاب الأحياء للمرحلة الثانوية في ضوء معايير الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

عليان، ربحي (٢٠١٢): **مجتمع المعرفة: مفاهيم أساسية**، ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر ال٢٣ للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية، الدوحة، ١٨-٢٠١٢/١١/٢٠. وزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية، ص (٢١٣٠-٢١٤٩).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

العمري غسان، قنديلجي عامر، العلي عبدالستار (٢٠١٢): **المدخل إلى إدارة المعرفة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن.

القحطاني، جمعان (٢٠٠٧): **منهج اللغة العربية في التعليم العام رؤية في مكوناته ومحتواه**، الإدارة العامة للمناهج، وحدة اللغة العربية، الرياض، http://www.abegs.org/Aportal/Article/showDetails?id=224

القرني، علي بن حسن (٢٠٠٩): متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراة في الإدارة التربوية والتخطيط (غير منشورة)، عمادة الدراسات العليا، جامعة أم القرى.

القيسي، محمد بن علي (٢٠١١): **ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية**. رسالة ماجستير في المناهج وأساليب التدريس العامة، قسم المناهج والتدريس، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة.

المجلس الدولي للغة العربية (٢٠١٢): وثيقة بيروت – اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها. المؤتمر الدولي الأول للغة العربية بعنوان: " العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة "، بيروت، ١٩-٢٠١٢/٣/٢٣.

مجمع اللغة العربية (١٩٩٨): **المعجم الوسيط** ، القاهرة، الطبعة الثالثة.

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، (٢٠٠٦): **جهود مكتب التربية العربي لدول الخليج في توحيد المناهج وتطويرها – دراسة وثائقية**. *مجلة رسالة الخليج العربي*، الكويت، العدد ٩٤، ص١-٣٢.

المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) (٢٠٠٣): **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، الأردن.

الملكاوي، إبراهيم (٢٠٠٧): **إدارة المعرفة: الممارسات والمفاهيم**، دار الوراق، عمان، الأردن.

نواصرة، مصطفى أحمد (٢٠٠٩): **دراسة مقارنة بين مستويات اشتمال الثقافة العلمية وملامح الاقتصاد المعرفي في كتابي كيمياء الصف العاشر الأساسي المطور والقديم**. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك.

النيسابوري، مسلم (٢٦١هـ): **صحيح مسلم**، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض.

الهويمل، عمر (٢٠٠٩): **تقويم كتاب لغتنا العربية لطلبة الصف الثاني الأساسي في ضوء الاقتصاد المعرفي في الأردن من وجهة نظر معلميه**. *دراسات*، العلوم التربوية، المجلد ٣٦، العدد١.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٠): **تقرير موجز خطة التنمية التاسعة**، المملكة العربية السعودية.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧): **وثيقة منهج اللغة العربية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في التعليم العام**، مركز التطوير التربوي، الإدارة العامة للمناهج، الرياض.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١١ أ): **دليل التعليم الثانوي (نظام المقررات)**. منشورات مشروع تطوير التعليم الثانوي، المملكة العربية السعودية، الرياض.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٣): سياسة **التعليم في المملكة العربية السعودية**، موقع وزارة التربية والتعليم السعودية، تمت زيارته في (٢٠١٣/٤/١١)،
http://www.moe.gov.sa/Pages/educationPolicy.aspx

وزراة التربية والتعليم (٢٠٠٩): **الكفايات اللغوية – اللغة العربية١- التعليم الثانوي (نظام المقررات، البرنامج المشترك)**. طبعة ١٤٣٢-١٤٣٤، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

ياسين، سعد (٢٠٠٠): **المعلوماتية وإدارة المعرفة: رؤيا استراتيجية عربية**. مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٦٠، ص (١١٨-١٢٠).

اليونسكو (١٩٩٩): **الإعلان العالمي بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية وجدول الأعمال –إطار العمل في مجال العلوم**. المؤتمر العام، الدورة الثلاثون، باريس.

اليونسكو (٢٠١٠): **الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم**. تقرير مقدم بمناسبة اليوم العالمي للعلوم في ٢٠١٠/١١/١٠، باريس.

المراجع باللغة الانجليزية:

Brinkley, I. (2006). Defining the knowledge economy. *London: the work foundation*, 19.

Chen, C. K. (2008). Causal modeling of knowledge-based economy. *Management Decision*, *46*(3), 501-514.

Freeze, R. D., and Kulkarni, U. (2007). Knowledge management capability: defining knowledge assets. *Journal of Knowledge management*, *11*(6), 94-109.

Harris, R. G. (2001). The knowledge-based economy: intellectual origins and new economic perspectives. *International Journal of Management Reviews*, *3*(1), 21-40.

Hjørland, B. (2005). Empiricism, rationalism and positivism in library and information science. *Journal of Documentation*, *61*(1), 130-155.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

Looney, A., and Klenowski, V. (2007). Curriculum and Assessment for the Knowledge Society: Interrogating experiences of re-form/new-form in Queensland and Ireland. Available at: http://www.iaea.info/documents/paper_1162a19412.pdf

Malhotra, Y. (2001). Knowledge assets in the global economy: assessment of national intellectual capital. *Knowledge management and business model innovation*, 232-249.

Mindeli, L. E., & Pipiya, L. K. (2007). Conceptual aspects of formation of a knowledge-based economy. *Studies on Russian Economic Development*, *18*(3), 314-327.

Mustapha, R., and Abu Abdullah (2001). Malaysia Transitions toward a Knowledge-Based Economy. Journal of technology studies. Available at: http://scholar.lib.vt.edu/ejournals/JOTS/v30/v30n3/pdf/mustapha.pdf

Peters, M. (2009). National education policy constructions of the 'knowledge economy': towards a critique. *The Journal of Educational Enquiry*, *2*(1).4

Petruzzelli, A. M., Albino, V., and Carbonara, N. (2009). External knowledge sources and proximity. *Journal of Knowledge Management*, *13*(5), 301-318.

Powell, W. W., and Snellman, K. (2004). The knowledge economy. *Annual review of sociology*, 199-220.

Psarras, J. (2006). Education and training in the knowledge-based economy.*Vine*, *36*(1), 85-96.

Saffady, W. (2000). Knowledge Management. *Information Management Journal*, 43(3).

Yim-Teo, T. (2004). Reforming Curriculum for a Knowledge Economy: The Case of Technical Education in Singapore. Education that Works: The NCIIA 8th Annual Meeting, March.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472